استخدام ذكرى الهولوكوست أداتياً

انطوان شلحت

في آخر الوقائع التي لازمت إحياء مناسبة ذكرى الهولوكوست في إسرائيل، الأسبوع الفائت، يُمكن ملاحظة أن هناك تواتراً أبعد مدًى في المقاربة التي ترى أن مجتمع دولة الاحتلال يشهد أكثر فأكثر ظواهر شبيهة، إلى حد كبير، بتلك التي كانت في ألمانيا النازية قبل عشرات السنين. ومن هذه الظواهر أشير، مثالًا لا حصرًا، إلى جماعات «شبيبة التلال» الاستيطانية التي تمارس الإرهاب ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة منذ عام 1967. ونحا الذين قارنوا بين هذه الجماعات وممارسات النازية نحو التشديد على أنها تشتطّ في السنوات الأخيرة بسبب هيمنة حكم اليمين الإسرائيلي الجديد، الذي يشكل السند الرئيسيّ لها ويعاملها بقفّازاتٍ من حرير، كما تثبت قرائن دالّة كثيرة آخذة بالتراكم.

غير أن ما يجدر الانتباه إليه أنه، داخل هذه المقاربة، بتنا، في الآونة الأخيرة، نصادف أيضًا من لا يعيد سبب شطط تلك الجماعات الإرهابية إلى هيمنة حكم اليمين، بل بالأساس إلى وجود فكر مؤسّس لها داخل ألوان الطيف الصهيوني، منذ تأسيس الحركة الصهيونية، وهو فكرٌ يتمثل في العداء للفلسطينيين وحقوقهم، والسعي إلى طردهم من الأرض الموعود بها «شعب الله المُختار» منذ أقدم الأزمان، والعداء والسعي ناجمان عن الأيديولوجيا الاستعمارية الصهيونية المعتمدة على مبدأ التفوّق اليهودي، وهي التي يجب أن تكون عنوان الكفاح ضدها، وليس فقط تلك الجماعات.

ولفت أحد الذين كتبوا بهذا المفهوم إلى أن الذين يُجرون تحقيقاتٍ أمنيّةً مع «شبيبة التلال» بعد ارتكابهم اعتداءات يركّزون على أن هذه الاعتداءات ما يستأنف على سلطة الجيش، ولا يهتمون بتاتًا بالأذى الذي يلحق بالضحية، بل عرض أحدهم على أفراد من تلك الجماعات الالتحاق بصفوف الجيش، والقيام باعتداءاتهم من خلاله، بدلًا من نزعة «الاستقلال» عنه، فضلًا عن هذا المحور، كان في إحياء المناسبة ما يُعدّ استمرارًا للجهود الرامية إلى تكريس الرواية الإسرائيلية المُبرمجة بشأن الهولوكوست، والمنطلقة، إلى حد كبير، من مبدأ الحصرية الذي لا ينفك يجتهد إلى ناحية استنباط ما تُسمى «خصوصية الإبادة» المتعلقة باليهود فقط. ومن ذلك القول إن الدافع الأكثر رئيسية لحملات الإبادة هو أن اليهود في الدياسبورا، وتذكير العالم بضرورة الوقوف إلى جانب الدولة اليهودية تعويضًا عما لحق باليهود من فظائع وآثام، وتعزيز الفكرة القائلة إن الدعاية المعادية للصهيونية هي معادية سامية، وبالتالي فإن محاربتها تستدعي دعم دولة إسرائيل.

غير أنه في ثنايا هذا الاستخدام الأداتي للهولوكوست، تكرّر النأي عن حقيقة أن إسرائيل مدينة في قيامها بالشيء الكثير للمحرقة، ولنتائج الحرب العالمية الثانية. فرئيس الدولة الإسرائيلية دعا إلى الحفاظ على ذاكرة الهولوكوست ذاكرة مقدّسة. وأكد أن استخدامها أداتيًا من ناحية الصهيونية ينبغي ألا يصرف النظر عن ضرورة «تذكير العالم أجمع بأن دولة إسرائيل لم تكن تعويضًا عن الهولوكوست، وأن الشعب اليهودي لم يولد في أوشفيتز». .. ودخل هذه الكلمات ثمّة أمنية خفيّة إلى ما يجب معرفته، وثمّة اجتهاد لا يكل لتثبيت الغايات المتصلة بالمحرقة من ناحية إسرائيل في الرواية التي يتبنّاها العالم. مهما تكن تلك الغايات، هناك اثنتان منها، هما الأكثر وقعًا كما يتم التأكيد عامًا بعد عام: أولًا، توكيد أنّ «الحق اليهودي» في فلسطين لا ينبع من المحرقة مطلقًا. ثانيًا، عدم رهن إقامة إسرائيل بالمحرقة فقط، بل أساسًا بنزوع «اليهود في كل عصر إلى العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه». كما يرد في «وثيقة استقلال إسرائيل» التي يمكن العثور فيها أيضًا على فكرة التفوّق اليهودي بقولها «في العصور الأخيرة أخذ آلاف مؤلفة منهم يعودون إلى بلادهم، من طلائع ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيّدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعًا آخذًا بالنمو ذا السيادة اقتصاديًا وثقافيًا ينشد السلام ويدافع عن نفسه» ويزفّ بركة التقدم إلى جميع سكان البلاد». وبكلمات أخرى فإن إقامتها كانت محصلة «العقل اليهودي» الخارق والمتفوّق!

عندما يتجدّد حديث إنعاش الاتحاد المغاربي

محمد احمد القابسي

القناعة السائدة منذ سنوات في الأقطار المغاربية، على المستويين الرسمي والشعبي، أن اتحاد المغرب العربي دخل مرحلة ألموت السريري، ولعله ينتظر رصاصة الرحمة، إلا أن التطورات الإيجابية في إعادة بث الروح في الجسد المغاربي المحتضر، فقد شهدت تونس، قبل أيام، زيارتين متتاليتين لوزيري الخارجية، الجزائري والموريتاني، ممثلين برسالتين من رئيسي بلديهما إلى الرئيس قيس سعيد، تلتهما أيضا زيارة وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية الليبية نجلاء المنقوش، وافادت معطيات رسمية بأن أحد محاور هذه الزيارات تعلق برغبة القادة المغاربيين في إعادة إنعاش اتحاد المغرب العربي «خيارا استراتيجيا لا محيد عنه»، حسب الأدبيات السياسية المشتركة. وكان الرئيس سعيد قد دعا خلال زيارته إلى طرابلس، أواسط الشهر الماضي (مارس/ آذار)، إلى إعادة تفعيل المغرب العربي، وقال في مؤتمر صحافي مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي: «إننا سنعمل معا على أن يعود اتحاد المغرب العربي إلى سالف نشاطه باجتماع جديد للدول المكونة له، على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى القمة». ويتطابق هذا التصريح مع دعوة المنفي إلى تفعيل الاتحاد، وعودة اجتماعاته، خلال لقائه في طرابلس مع وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، فقد أكد عقب اللقاء «أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي ودعم مؤسساته».

وقد علم أن الرئاسة الليبية ستوجه قريبا دعوة إلى بدء التئام اجتماعات اتحاد المغرب العربي المتوقفة، فلم تنعقد هياكل الاتحاد على مستوى القمة والمؤتمرات الوزارية منذ 1994. ومع استئناف ليبيا وتونس وموريتانيا إنعاش الجسد المغاربي، بجمع المتابعون للشأن المغاربي على أن الخلاف المغربي الجزائري في قضية الصحراء الغربية يظل حجر العثرة أمام عودة الروح لاتحاد المغرب العربي، فعلى الرغم من الحياد الإيجابي لهذه الدول الثلاث تجاه هذ القضية، إلا أن المغرب يعدّها قضية مصيرية تصل إلى منزلة المقدس، ولا يقبل بغير مغربية الصحراء، وهو ما تعارضه باطراد الجزائر التي تعتبر المسألة الصحراوية قضية تقرير مصير وتحرير وطني لـ«الشعب الصحراوي»، ولم تتوقف عن دعم قادته واحتضانهم، وقد ظلّ هذا البون الشاسع بين البلدين، وإصرار كلّ منهما على موقفه، وبذل ما لديه من الوسع لعدم الحياد عنه، يهدّد كل المحاولات المستجدة لإنعاش الاتحاد. ولعل التحولات الدولية تزيد الوضع تعقيدا إزاء قضية الصحراء، ولا سيما أن دولا عديدة تعترف بمغربية الصحراء، وأخرها الولايات المتحدة في عهدة الرئيس ترامب، وراى مراقبون وناشطون مغاربة أن نشر الموقع الرسمي للأمم المتحدة قرار اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء إقرار جازم منها بالموقف نفسه. وبالعودة إلى تونس، أفادت تسريبات بأن جدول مباحثات الرئيس قيس سعيد في زيارته إلى طرابلس، أخيرا، مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، تضمن مشاورات بشأن مستقبل الاتحاد المغاربي، وخصوصا أن هناك لدى مصر رغبة قديمة مقيمة بانضمامها للاتحاد. والملاحظ على مستوى الاتحاد الأوروبي وشمال المتوسط أن المشاورات التي أجرتها تونس أخيرا، من خلال زيارة وزير الخارجية عثمان الجرندي إلى إيطاليا، وعبر تمثيلياتها الدبلوماسية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تؤكد أن الاتحاد ما زال يصر على التعاون الثنائي مع دول المغرب العربي، إذ تعتبر قبادات أوروبية أن مصالحها الحيوية لا تنسجم مع دول المغرب العربي مجتمعة، بل إنها تخشى قيام سوق مغاربية موحدة، وعملة موحدة وتكامل اقتصادي وتنموي عملاق. وأفادت تقارير حديثة لمراكز بحثية واستراتيجية أوروبية بأن أعضاء الاتحاد الأوروبي يجمعون على أن مصالح بلدانهم تكمن حاليا في القطر الليبي تحديدا، بما فيه من فرص إعادة الإعمار وفتح أسواق جديدة تتنافس فيها مع تركيا والصين وروسيا.

(كاتب تونسي)

مكاسب إيران وخسائر العرب

علي انوزلا

قبل أيام، كتب نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، المُثير للجدل، ضاحي خلفان، تغريداتٍ مسترسلة، يدعو فيها إلى اعتراف خليجي بالهزيمة أمام إيران التي نالت مكتسباتٍ من كل حروبها في المنطقة، على حد تعبيره، بينما تزداد خسارة خصومها الخليجيين مع كل حرب يعلنونها ضد إيران، خصمهم الأيديولوجي والتاريخي. وعلى الرغم من أن هذه التغريدات لا تعبر عن وجهة نظر رسمية، وصاحبها لا يمكن أخذه دائما على محمل الجد، عدا عن أنها لا تستند إلى تحليل معمق، أو نظرة متبصرة لما جرى ويجري، إلا أنها تختزل، بتركيز شديد، وصف الحالة التي عليها الوضع اليوم، ونحن نتابع كيف «تتوسّل» أميركا بكل عظمتها لإيران للعودة إلى طاولة المفاوضات، وكيف يرفض الحوثيون، حلفاء إيران، بثقة زائدة في النفس، اليد السعودية الممدودة إليهم لوقف إطلاق النار.

ثمّة شعور بأن هناك شيئا ما يتململ في المنطقة، وأكثر من ذلك، هناك إحساس بخيبة أمل في العواصم العربية التي ناصبت العداء لإيران، بل وشنّت ضدها حروبا بالوكالة، بأن طهران هي التي ستخرج منتصرة من كل هذه الحروب المكلفة، بما في ذلك حربها مع أميركا، وهم يرون أن واشنطن هي التي تسعى إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع شركائها الأوروبيين للتفاوض مع إيران التي ظلت متمسّكة بموقفها، على الرغم من كل محاولات دفعها إلى العزلة القاتلة في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. لقد استفاق الخليجيون، ومعهم العالم، على أن أربع سنوات من الدبلوماسية الترامبية الفجّة كانت مجرد وقت ضائع خرجت منه إيران منتصرة، فأميركا هي التي انسحبت من الاتفاق النووي، وهي التي تحاول اليوم العودة إليه لإنقاذ الصفقة التي تعتبرها الإدارة الجديدة مفتاح سياستها في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كان الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما قد جعل من الاتفاق النووي مع إيران محور دبلوماسيته في المنطقة، فإن الرئيس بايدن يريد أن يجعل من العودة إلى ذلك الاتفاق عنوانا لما يمكن تسميتها «عقيدة بايدن»، التي لخّصها في شعار حملته الانتخابية «أميركا عائدة»، عائدة إلى قيادة العالم، وإلى الجلوس إلى طاولة العالمية. وقد بدأت بالفعل هذه العودة إلى الاتفاق العالمي حول المناخ، وإلى المنظمات الدولية التي انسحبت من عضويتها، والآن تحاول العودة إلى التفاوض مع إيران التي تجد نفسها، اليوم، في موقفٍ مريح، وهي تفرض شروطها على أكبر قوة في العالم.

بعد اربعين سنة من الصراع المفتوح مع إيران، لإجبارها على الاستسلام أو الانهيار، وأربع سنوات من محاولات عزلها ومحاصرتها لدفع شعبها إلى الثورة على النظام، أو جرّها إلى حرب مباشرة مع أميركا أو إسرائيل، يبدو أن من يوشك اليوم على إعلان فوزه في كل هذه المعارك التي كلفت المنطقة سنوات طويلة من التنمية الضائعة، هي إيران التي أثبتت أنها رقم صعب لا يمكن تجاوزه بسهولة. أما الخاسر الأكبر، وبدون منازع، فهي الدول العربية التي وضعت كل رهاناتها على هزيمة إيران، أو تغيير نظامها، وجعلت من الصراع مع إيران صراع وجود، فطوال أربعة عقود ونيف من الحروب والصراعات مع إيران، ومن حربها الباردة مع أميركا، استثمر النظام الإيراني موحدا حول قيادته في الداخل، واتسعت طموحاته الإقليمية، وازداد تمسّكه ببرنامجها النووي، ما يجعله يقترب من امتلاك قدرات تكنولوجية كبيرة، تؤهله لصنع أسلحة نووية. وعلى أرض الواقع، تمكن الإيرانيون من بسط نفوذهم الجيوسياسي من بلاد الشام إلى أقصى جنوب شبه الجزيرة العربية. وكل حروب المنطقة اليوم، من العراق إلى اليمن مرورا بسورية، تديرها إيران بالوكالة، ومفاتيح حلها في يد الإيرانيين الذين باتوا قادرين على التحكّم في الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. وأصبح لهم وجود وفعلي من خلال حلفائهم العقائديين في أكثر من دولة عربية، ولا توجد اليوم أي قوة في العالم قادرة على وضع حد لهذا الوجود الإيراني في هذه الدول، لأنه وجود عقائدي تستعصي محاربته بالأسلحة التقليدية.

> حروب أميركا وحلفائها الفاشلة في المنطقة ضد إيران هي التي تغذي استمرارية الايديولوجية الثورية في إيران

لقد أدّت سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها أميركا، إبّان فترة حرب الخليج، إلى تدمير العراق، أكبر قوة عسكرية في المنطقة كانت قادرة على الحد من التوسع الإيراني خارج حدودها، وساهمت سنوات الفوضى التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق في تمدّد النفوذ الإيراني إلى العراق وسورية ولبنان، بينما أثبتت تجربة ترامب مع إيران أن الضغط وحده لا ينجح مع إيران التي تتعامل بمرونة دبلوماسية كبيرة مع كل مرحلة من مراحل صراعها الطويل مع أميركا. بل يمكن القول إن حروب أميركا وحلفائها الفاشلة في المنطقة ضد إيران هي التي تغذي استمرارية الإيديولوجية الثورية في إيران، فهذه الحروب التي كانت تهدف إلى قلب النظام الإيراني، أو على الأقل تغيير سلوكه، أدّت، في النهاية، إلى تقويته، لأن الأنظمة الثورية عندما تفشل في القيام بالتغيير الذي تعد به تعلّق فشلها على أعدائها في الداخل والخارج. وأثبتت الثورة الإيرانية، طيلة العقود الأربعة الماضية، أنها بارعة في استغلال العداء لها في الداخل والخارج، لتغذية الحماسة الإيديولوجية لأنصارها في الداخل والخارج، وبالتالي ضمان استمرار بقائها.

إيران اليوم تمثل أكبر تحدٍّ في المنطقة بما تملكه من مقدّرات، وموقع استراتيجي، وقدرة على التحكّم في الأمن العسكري والنووي والطاقي والإلكتروني والإيديولوجي في المنطقة. وتحولت «معاداة أميركا» و«معاداة إسرائيل» إلى «عقيدة وجود» بالنسبة للنظام الإيراني، واهم سبب من أسباب وجوده واستمراره، بل وتمدّده خارج حدوده. أما ما سيقضي على إيران فهي تناقضات نظامها الداخلي ما بين الدولة العميقة والمجتمع الإيراني الذي مهما طال الزمن سيأتي اليوم الذي سيحدّث فيه الانفجار الداخلي، تماما كما جرى في الاتحاد السوفييتي بعد 74 سنة من السيطرة الكاملة للآلة الأيديولوجية السوفييتية على كل منافذ الحياة في أقوى إمبراطورية عسكرية في التاريخ.

(كاتب وإعلامي مغربي)

العراق بعد 18 عاماً من الاحتلال

محمد صالح المسفر

كان عام 2003 فاجعةً كبرى في التاريخ العربي والإسلامي، لا أحسب أنّ في تاريخ أمتنا العربية عاماً بدانيه تجرّئة واضمحلالاً وخراباً ودماراً وذلاً وهواناً وفرقة وانكساراً. لقد أطلّ ذلك العام الأغبر ليشهد ملوكاً يتدافعون بحثاً عن رأس أو وهّاب، ورؤساء يبحثون عن هبات وعطايا وسداد ديون، وامراء لا حول لهم ولا قوة، وأخرين يفعلون ما يؤمرون من دون ضجيج. في ذلك العام التعيس، انقضّت الولايات المتحدة وبريطانيا، تعاونهما أكثر من ثلاثين دولة، لاحتلال العراق الشقيق، وليس بهدف إسقاط النظام الحاكم فيه، وإقامة نظام ديمقراطي، وإنّما لسحق الدولة العراقية، كي لا تقوم لها بعد قائمة.

(2)

كان في مقدّمة المحرّضين لإلحاق الدمار بالعراق وأهله المياميين حفنةٌ من الحاقدين الذين ادّعوا نسبهم إلى العراق الشقيق، وهم ليسوا من أهله حسباً ونسباً، قدّموا التقارير الكاذبة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا أنّ العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وأنّه قتل شعبه ودمّر كيان هذا الشعب. قالوا في العراق ونظام حكمة في ذلك الزمان ما لا يقال، وراحوا يجوبون عواصم الدنيا يحرّضون على العراق العربي الأبيّ وشعبه العظيم. حقّقوا مناهم، ليس بأيديهم، وإنّما بأيدي دول عظمى، وسلاحها وجبروتها، بقيادة الولايات المتحدة. في مثل هذا الشهر من ذلك العام (2003) تم احتلال العراق، وعينت قوة الاحتلال الأميركية السفير بول بريمر، ليحكم أقدم دول الحضارات الإنسانية، العراق. امر هذا الحاكم الدخيل بحلّ أجهزة الدولة، بكل مكوناتها، بعد إجراق أو نهب مكتبات بغداد ومتاحف العراق؛ الذاكرة التاريخة لحضارة بلاد ما بين النهرين. وعيّن عصابة من الكذّابين الوشاة الحاقدين على العراق وأهله، ما عرف في ذلك الزمان باسم «مجلس الحكم». وعين إبراهيم الجعفري أول رئيس لهذا المجلس تحت الاحتلال الأميركي - البريطاني عام 2003. وكان الرجل قبل ذلك بقيم في طهران ولندن، ثم كان أول من تولى رئاسة الوزراء الموحدة أيضاً في ظل الاحتلال بصفته منتخباً من المكون الشيعي. ثم في عهد نوري المالكي رئيساً للوزراء، ارتكبت أكبر الجرائم في حقّ الشعب العراقي، خصوصاً من أهل السنّة، وولد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وهو يتباهى بأنّه الذي أمر بإعدام الرئيس العراقي صدام حسين الذي كان أسيراً لدى قوات الاحتلال الأميركي. وماذا عن إياد علاوي، أول رئيس لمجلس الوزراء معين تحت سلطة الاحتلال، وما فعله في الفلوجة شاهد عيان.

(3)

كان إياد علاوي من أشد الناس عداء للحكم الوطني في العراق، ومن الداعين إلى إسقاطه. أسمعوا ما يقول اليوم: «العملية السياسية في العراق سببت الفساد والمشكلات. أنا شخصياً خجلان من الاشتراك بالانتخابات، ومن المساهمة باختيار القوائم الانتخابية. ولا أقبل أن أرشّح نفسي، ولا أصدقائي أريدهم أن يفعلوا، وتسأل إلى أين وصلنا؟». يقول القاضي وائل عبد اللطيف، وهو أحد أعضاء لجنة كتابة الدستور العراقي في ظلّ الاحتلال، وكان عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، بقيادة السفير الأميركي بريمر: «المستوى العام في بلدنا يتراجع في التعليم والتربية والصحة والأمن. والفقر يتزايد، والأمية ترتفع معدلاتها. والبلد أصابته آفة المخدّرات التي تأتي من دول الجوار. والقوى السياسية هيمنت على كلّ مفاصل ومؤسسات الدولة، بما فيها المصارف، وباتت لديها فصائل مسلحة انتزعت لها صفة رسمية، والسرقات طائلة، وتراجع في البنية التحتية وأمراض السرطان تفتك بالناس» (العربي الجديد، 2021/4/9). وتأكيداً لقول القاضي عبد اللطيف، بلغ عدد الأميين في العراق عام 2015 سبعة ملايين ونصف المليون، تراوح أعمارهم بين 15 عاماً و55، علماً أنّ العراق كان في ثمانينيات القرن الماضي في عهد الحكم الوطني العروبي يمتلك منظومة تعليمية تتفوق على دول محيطه، بشهادة «اليونيسكو»، التي أفادت بأنّ العراق يعاني حالياً من تصاعد نسبة الأمية لتتجاوز 47% للأعمار بين 6 و55 عاماً. ويذكر المتحدث باسم وزارة الصحة المحلة "تي. أر. تي" الفضائية أنّ معدل الإصابة بمرض السرطان في العراق بلغ 2500 إصابة سنوياً، وقد ارتفع المعدل بنسبة 200% عام 2020.

يقول النائب فارس برفكاني: «امنذ 18 عاماً، لا نرى تقدّماً، بل كل ما نراه هو تدهور يوما بعد يوم. العراقيون اليوم يعانون الأمرّين، والمواطن يدرك أنّ خيرات بلاده تذهب إلى غيره، وأنه ليس الهدف الأسمى للقوى السياسية التي تدير البلاد، بل لجهات غيره، ويؤكد أنّ حقّ الشعب العراقي، خصوصاً من أهل السنّة، وولد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهو يتباهى بأنّه الذي أمر

> الميزانية التي أقرت تقدّر بـ88 مليار دولار، فيما نصف العراق يعيش في ضعف شديد في الكهرباء والطب والتعليم

طول الخريطة العراقية» (العربي الجديد، 2021/4/9). ويقول عزّت الشابندر، الذي كان من أبرز المحرّضين على إسقاط النظام الوطني في العراق، على شاشة قناة «العراقية» الرسمية: «جئنا على أعتاب تغيير نفذته قوة غاشمة، لها أهدافها، ولم تسقط نظام صدام حسين لأجل عيون العراقيين على الإطلاق. وأنا قلت وأكرر القول: لو كنت بهذا الوعي الذي امتلكه الآن حول أميركا ونواياها، لوقفت ضد الغزو الأميركي ولبيقي صدام حسين. ما خلفة الغزو أبلغ جرحا وضررا ودماراً من بقاء صدام. ونحن في العراق بلا دولة».

(4)

في «عراق دولة المليشيات» اليوم، 250 حزباً سياسياً، فيما الولايات المتحدة، بعظمتها، فيها ثلاثة أحزاب، اثنان منها يتناوبان على السلطة بطريقة ديمقراطية، وإن شابها خلل في السنوات الأخيرة، إلا أنها قادرة على العراق يعاني حالياً من تصاعد نسبة الأمية لتتجاوز 47% للأعمار بين 6 و55 عاماً. وفي العراق اليوم 83 مليشيا مسلحة، هي التهديد الحقيقي لأمن العراق وسلامته واستقلاله وسيادته. يقول عضو الحزب الشيوعي العراقي علي السوداني إنّ أكثر من نصف هذه المليشيات تدين بالولاء لإيران، وتتسلم رواتب من الدولة العراقية، وتعمل ضد العراق وضد مصالح الشعب، إنها الخطر الأكبر على البلاد.

ومن عجب أنّ الموازنة التي اقرت قبل أيام تقدّر بـ88 مليار دولار، فيما نصف العراق يعيش في ضعف شديد في الكهرباء والطبّ والتعليم والأمن، وغير ذلك من المرافق العامة. لقد انشغل زعماء المليشيات في إقرار الموازنة بإقرار حصصهم، مثل مليشيات الحشد الشعبي الذي لم يوافق ممثلوه في البرلمان على الموازنة إلا بعدما خصص له بند يغطي نفقات أكثر من 30 ألف وظيفة اسمية. وهكذا بقية زعماء المليشيات الحزبية.

في عهد النظام الوطني، وبعد حرب دامت ثماني سنوات، وحصار ظالم شارك فيه أيضاً الجوار العربي، فإنّ الحصص التموينية لم تنقطع عن كلّ شعب العراق، وكانت الكهرباء على الرغم من الدمار الذي حلّ بالعراق الذي كان في حال أفضل مما هو فيه اليوم بعد 18 عاماً من حكم الطوائف.

أخر القول: ردّدوا معي قول الحق: «وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون» (الشعراء، أية 227). صدق الله العظيم.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

إياد علاوي: العملية السياسية في العراق سببت الفساد والمشكلات (حيدر حمداني/فرانس برس)

كاريكاتير عماد حجاج

سورية وعربٌ قلوبهم طيبة

غازي دحمان

تكشف دعوات رسميين ومثقفين عرب الى احتضان النظام السوري طيبة قلب حزب الله، عربونا يقدّمه الأسد لإسرائيل وأميركا لإثبات أنه شريك موثوق به.

بالعودة إلى خوف أولئك على مصير سورية ومستقبلها، تبريراً لدعوتهم إلى إعادة الأسد إلى الحضن العربي، ومنحه الأموال لبناء ما دمرته آلته العسكرية، هل يعتقد هؤلاء أن الأسد سينصف أكثر من 15 مليون مهجّر ونازح، وسيأمن هؤلاء للعيش تحت سلطة أجهزته، وهو الذي رفض تقديم أدنى تنازل، ولو على صعيد تطمين أهالي المختفين والمعتقلين عن مصير أبنائهم؟ وما هي الآلية التي سيتم اعتمادها لتوزيع أموال إعادة الإعمار على المتضرّرين السوريين؟ كيف يمكن التوصل إلى صيغة وسط وحقيقية لحل هذه المشكلات؟ أم أن المسألة مجرّد لفلفة حل يشرعن الأسد ويمحق السوريين؟

بالنسبة لهؤلاء، المبرّر الأهم اعتبارهم نظام الأسد كتلة متماسكة، بعكس الطرف الآخر الذي تجد به جبهة النصرة والجيش الحر «داعش». ومن السهل القول بوجود تنظيمات إرهابية في هذا المقلب، لكن ليس في المقلب الآخر، مرتزقة فاغنر، وزينبيون وفاطميون، كذلك أجهزة الأمن التي تفوق كل هؤلاء إجراماً، أليس لديهم ماهر الأسد المشهور بسادّيته وإجرامه، أليس في الجيش والأجهزة الأمنية السورية قتلة ومجرمون؟ في تصريح أصدرته أخيرا، أكدت اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان في سورية، والتي أجرت تحقيقات مع آلاف السوريين، واستندت إلى أدلة ومعطيات كثيرة، أن جميع الأطراف في سورية ارتكبت جرائم حرب، لكن حصة النظام من هذه الجرائم 95%. المدهش في الأمر، النبرة التي يجري فيها الحديث عن سورية ونظامها، من مثقفين، لم يؤيد جزء منهم نظام الأسد في البداية، وإن كانوا لم يؤيدوا الثورة عليه، هي نبرة اعتذارية، وفي الوقت نفسه، لا تعطي أهمية لأكثر من ثلثي الشعب السوري الذين دفعوا أثمانا باهظة في حرب النظام عليهم، وهي أثمان وصل بعضها إلى حد دمار مستقبل فئاتٍ وشرائح كثيرة، ستناضل، في ظروفٍ سياسية طبيعية، وهو ما لن يحصل في زمن حكم الأسد، عقودا طويلة، حتى تسترد جزءا من حياتها الطبيعية، يكفي أن نتذكّر أن خمسة ملايين طفل من بيئات معينة، خارج التعليم، وأن نسبة كبيرة من هؤلاء تشوهت نفسياتهم جرّاء ما عاشوه من قصف وتنكيل وهروب، فضلاً عن ملايين الأسر التي تفكّكت أو أصبحت بدون معيل، في كل الأحوال، ليست بريئة الدعوات المتكاثرة إلى إعادة احتضان الأسد، هي جزء من سياق الثورات المضادّة التي راث في الخراب فرصة للدعوة إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 2011، بذريعة عدم وجود خياراتٍ أخرى، فقد انتهت مرحلة تشويه الثورات، والآن يجري البناء على تلك المرحلة في المطالبة، بشكل صريح وعلني، بتبرئة القتلة من دماء الشعوب. بالتأكيد، جميعنا يبحث عن حلول واقعية ومنطقية، ولا أحد يرغب في استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وهي الأوضاع التي فرضتها الأنظمة بدائل عن خضوع الناس لها، لكن هل من الواقعية تسليم رقاب الناس لقاتلها، وهل من الواقعية احتضان مجرم حرب بذريعة أنه يمثل جبهة متماسكة، في حين أن جيوشا أجنبية تحتله، باتت يشتغل عندها في تأمين المشاريع الجيوسياسية لهذه الأطراف، ولماذا لا تشمل طيبة قلب العرب ملايين السوريين المكلومين؟

(كاتب فلسطيني)

> ليست بريئة الدعوات المتكاثرة إلى إعادة احتضان الأسد، هي جزء من سياق الثورات المضادّة

المشتاقون للحرب في لبنان

ارنست خوري

أحد مظاهر ذاكرة السمكة في لبنان، يمكن رصده عند الاستماع إلى ما يقوله طيف ليس بقليل من ناسه عن الحرب الأهلية (1975 . 1990)، والخفّة التي يتعاطى بها بعضهم مع ذكراها التي تحل في 13 إبريل/ نيسان من كل عام. منذ توقّف القتل على الهوية والتقسيم وحروب الأعداء والأشقاء والطوائف والأجانب، تتردّد عبارات مبتذلة يستسهل كثيرون تكرارها بمواهب شعبوية على التلفزيون وفي المقالات والدكاكين والمنازل، وطبعاً على جدران مواقع التواصل الاجتماعي. الناس غير المسيسين يقولونها بمنطق مبسّط، أي بدائي، لا تكلّف فيه: الحرب كانت أسهل مما عشناه بعدها، أو رحم الله أيام الحرب، كانت فيها بحبوحة اقتصادية. بعض السياسيين والإعلاميين بدورهم، يفذلكون العبارة: نحن نعيش إسترساراً للحرب بوسائل أخرى، أو ببساطة: الحرب لم تنتهِ عام 1990. والعبارات هذه التي تُطلق بعادية استثنائية، كأنها بديهية لا تحتاج إلى نقاش أصلاً، عمرها من عمر انتهاء الحرب، ولا دخل لها بحقبة الانهيار الشامل الذي يعيشه لبنان منذ خريف 2019. لكن منذ بدأ السقوط الحر، صار تردادها بمثابة إلقاء التحية في الشارع، حتى أن النظرية الفذّة تلك راحت تتطور لتأخذ شكل أمنيات بعودة القتال، على اعتبار أن اقتصاد الحروب دسم ويأتي بالأموال وبانتباه العالم. عند هؤلاء، الحل للمصيبة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي يعيشها لبنان، قد يأتي بالحرب أو عبرها، وكأن كل من ينطق بالفلسفة تلك يتصور أنه سيكون أحد تجار الحرب المحظوظين الذين تنحصر بهم وبالمحيطين بهم ثروات اقتصاد الحروب.

بعض الشباب ممن لم يعرف «بحبوحة الحرب» التي يخبرنا عنها هؤلاء، يردد العبارات المستفزة تلك بشكل يؤكد عمق الأزمة في هذا البلد، وبما يثبت يقيناً أن عملاً ضخماً يفترض القيام به في المدارس ومراكز العلاج النفسي وفي السياسة والجامعات والأحزاب وهيئات المجتمع المدني حيال هؤلاء الذين لا تنطبق عليهم فرضية ذاكرة السمكة، بل العمى والجهل التام بمعنى الحرب التي يفترض أنهم يشاهدون كل يوم عينات قريبة وبعيدة عنها. أما ذاكرة السمكة لدى الذين عاشوا الحرب وتسمعهم يثرثرون يومياً عن كيف أنها أفضل بما لا يُقاس مقارنة مع حاضر اللبنانيين، فإنما علاجها ربما يكون بالصعوبة نفسها لإقناع أحدهم بأن الأرض كروية لا مسطحة.

لم يعد هناك فارق كبير بين هؤلاء، الذين يشتاقون للحرب لأسباب عقائدية سياسية، وأولئك الذين يتوهمون أن القصف والدبابات والذبح والتهجير هي علاجات اقتصادية سحرية للوقاية من السقوط في القاع. تكفي زيارة قصيرة إلى لبنان هذه الأيام لكي يلاحظ مرتكبها الحيّز الذي صارت تحتله ثرثرات الحرب في يوميات السكان. في هذا الحيّز يمكن العثور كذلك على أجوبة لأسئلة كثيرة. لماذا فشلت انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول 2019 في إنتاج أحزاب وتنظيمات وحالات سياسية جديدة ذات تمثيل اجتماعي حقيقي من شأنه إزاحة بالتدرج الطبقة السياسية الطائفية المسؤولة عن الخراب الكبير؟ لماذا بقي معظم أمراء حرب الـ15 عاماً حكاماً بعد 31 عاماً على صمت المدافع؟ لماذا نُبذت أحزاب أجرت نقداً ذاتياً لتجربتها في الحرب بينما تصعد شعبية من يتباهى بأنه لم يخطئ في أي تفصيل يتعلق بسجله العسكري؟

ربما يكون أتباع حكمة «أي شيء إلا الحرب» هم الغالبية فعلاً في لبنان، وجماعة «حبيبتي الحرب» هم الأقلية، لكن كل من الغالبية والأقلية يعرفون تماماً أن إشعال الحرب لا يحتاج إلا لحفنة من المجانين. لحسن الحظ، هناك حسنات لغياب الاهتمام العالمي عن لبنان، كذلك تجد أفضالاً للأزمة الاقتصادية العالمية. لا أحد في باله تمويل حرب هنا، ولا موازنات فائضة لتحقيق أحلام أصحاب الذاكرة السمكية والمصابين بالعمى الجُرمي.

أزمة سورية العميقة

مروان قبلان

في كل مرة يقرأ المرء فيها، أو يستعرض، الأرقام التي خلّفتها الحرب في سورية على صعيد الإنسان والمادّة، يخالجه إحساس بأمرين. أولهما، أن تكرار قراءة هذه الأرقام لا يدفع إلى الاعتياد عليها، ولا يخفّف أبدًا من وطأة الشعور بالصدمة إزاء الكارثة الكبرى التي حلّت بهذا البلد وأهله (نصف مليون قتيل، 60% من الشعب مشرّد، 40% من البنية التحتية مدمّر .. إلخ). وثانيهما، أن المرء لا يفتأ يتوقف مليًا عند معنى هذه الأرقام ومغزاها، لجهة تعبيرها عن مخزون العنف الكامن وراءها، وهو يحاول الإجابة عن السؤال الجوهري في الأزمة السورية: أين حدث الخطأ، وكيف وصلنا إلى هنا؟ عند طرح هذا السؤال، لا بد أن يتبادر إلى الذهن سريعًا موضوع تحديد المسؤولية، وهو أمر لم يعد، بعد عشر سنوات، يحتاج إلى نقاش، فالنظام هو المسؤول الأول والأخير عن الكارثة التي حلّت بالبلد، إن لم يكن لشيء، فبحكم وجوده في موقع السلطة والمسؤولية، لكن هذه الإجابة السهلة لا تساعد في ف

رقم صعب في مصر

بهي الدين حسن

تنبأت الباحثة الألمانية، سيفسكايا بريشنماشر، في كتاب لها صدر قبل أربع سنوات، بأنه على الرغم من أن دائرة محدودة من المنظمات الحقوقية المصرية تتحمل العبء الأقصى للقمع الأمني منذ عام 2013، إلا أن هذه المنظمات بالذات دون غيرها في وضع أفضل للصمود في مواجهة تواصل القمع في مصر. صدر الكتاب بالإنكليزية عن مؤسسة كارنيغي في واشنطن، وهو يدرس بشكل مقارن ردود فعل المجتمع المدني على القمع العنيف في ثلاثة من أبرز النظم التسلطية في العالم: روسيا ومصر وإثيوبيا. لم تكن سيفسكايا تضرب في الرمل، ولكنها أسّست تنبؤها على دراسة ملموسة لواقع منظمات حقوق الإنسان، وعلى دراستها أيضاً أساليب النظم التسلطية في العالم في احتواء المعارضة السياسية والمنظمات الحقوقية. لم تتح لي الفرصة لمقابلتها في أثناء عملها على هذا البحث المهم، لكنني طالعته على الإنترنت، قبل أن ألتقي بها في مكتبها في العام التالي، مهنئاً بصدور الكتاب، حيث أهدتني نسخةً مطبوعة منه بتوقيعها.

تمرّ خلال شهر إبريل/ نيسان الحالي 36 عاماً على تأسيس أول منظمة حقوقية مصرية معاصرة. منذ ذلك الوقت، واجهت الحركة الحقوقية تحدّيات هائلة، لم تبدأ برفض الاعتراف القانوني بمنظماتها (أول أعتراف بقانونية منظمة حقوقية جرى بعد 17 عاما من تأسيسها)، ولم تنتهِ بالقبض على بعض قياداتها وتعريضهم للتعذيب. لم تنحصر مشكلاتها بالحكومة، فالمجتمع ذاته، السياسي وغير السياسي، كان أحياناً يقف أمامها مشدوهاً، عاجزاً عن فهم هذا الكائن المجتمعي البازغ، وعن تصنيفه السهل في أحد مربعات التصنيف التقليدية. في أحيان أخرى، صدرت ردود فعل استنكارية. في أحيان ثالثة، وقف المجتمع على أطراف أصابعه مبهوراً في المرّات القليلة التي حققت فيها الحركة الحقوقية انتصاراتٍ غير متوقعة، يفترض ألا تسمح بها علاقات القوى السائدة.

منذ سنواتها الأولى، اصطدمت الحركة الحقوقية بتابوهات راسخة. لم تكن هي أول من اصطدم بأي تابو منها، ولكنها كانت أول من يصطدم بكل هذه التابوهات مجتمعة معاً، وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أنها كانت ما زالت تحبو في سنواتها الأولى. بعد صراع داخلي محدود، نبذت الحركة الحقوقية ثنائية التصنيف التقليدية، إما مع الحكومة أو المعارضة، واتخذت موقفاً نقدياً من الممارسات المنافية لحقوق الإنسان التي تصدر عن كليهما. كذلك انتقدت علناً كل تقليد مجتمعي أو تفسير ثقافي ديني يتعارض مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ورفضت علناً تبريرات مؤسسة الأزهر لاعتداءات على حرية الفكر والرأي والاعتقاد والإبداع الأدبي والفني. كذلك قبلت علناً منحاً مالية من مصادر غير مصرية، مثلها في ذلك كيانات ثقافية وشركات إنتاج سينمائي مصرية وغيرها. وانتقدت انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان في اجتماعات دولية علنية خارج مصر، وكشفت بنفسها عن أنها تفعل ذلك أيضاً في اجتماعاتٍ في مقارّ سفارات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقاهرة، وفقاً لما تبيحه الآليات الدولية التي وافقت عليها الحكومة المصرية منذ سنوات بعيدة. كان ذلك أكبر من أن يهضمه كثيرون في مصر من داخل دوائر الحكم وخارجها، إما لحسابات أمنية، أو تصوّرات ذات طابع ديني، أو بقايا تصوّرات ذات طابع قومي زائف.

منذ سنواتها الأولى، دخلت هذه الحركة في صراعاتٍ فرضت عليها مع ديناصورات وقوى تتمتع بقوة سياسية أو معنوية راسخة أو قمعية هائلة. فوفقاً للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، فإن الحقوقيين ملزمون بالوقوف ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أياً كان مصدرها، وليس فقط الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة. التزام هذا المبدأ وضعها مبكراً في مواجهةٍ بدأت بالحكومة، لكنها امتدت لتشمل أيضاً مؤسسة الأزهر، وأطرافاً قوية في المعارضة السياسية السلمية والمسلحة. مع ذلك، لم تتوقف أغلبية هذه الأطراف طوال الوقت عن محاولة كسب ود الحركة الحقوقية، أو محاولة تجنيدها لمصلحتها، أو احتوائها، أو السيطرة عليها من خلال التجنيد والاختراق الأمني (الحكومة)، أو الترشّح لمجالس إداراتها (المعارضة). أول تهديد لي بالقتل تلقيته، لم يكن من جهاز أمني، بل من جماعة مسلحة، كنت أدافع عن ضرورة تمتع أنصارها المسجونين بالحماية من التعذيب، وبضمان لهم محاكمة عادلة. بينما كانت تلك الجماعة تتوقع التعامل مع أنصارها كسجناء رأي، وتستهجن دفاع الحقوقيين عن ضحاياها من الأقباط والمثقفين والسياسيين وغيرهم من المصريين.

بعد ثلاث سنوات من تأسيس أول منظمة حقوقية مصرية، وقع الاعتداء للمرة الأولى على بعض قيادات الحركة الحقوقية، بالقبض عليهم والتعذيب. خلال الأعوام الثلاثة وثلاثين التالية لم تتوقف هذه الجرائم، بل وُجِّهَت إلى المنظمات الحقوقية أبشع الاتهامات، من خلال القضاء غير المستقل والإعلام البوليسي الموجّه. ولكن لم تثبت أي تهمة على أي منظمة حقوقية، من الفساد إلى العمالة للشيوعية ثم للغرب، ثم للإخوان المسلمين وقطر وتركيا، وصولاً إلى إدراج حقوقيين على قوائم الإرهاب.

لكن القمع وبالقيود التي تعرّضت لها الحركة الحقوقية المصرية، على مدى ربع القرن الأول من عمرها، لا يمكن مقارنته بقسوة ما تعرّضت له في السنوات العشر منذ انتفاضة يناير 2011. لم يتعرّض مقر أي حزب سياسي للاقتحام خلال الانتفاضة حتى انقلاب 3 يوليو (2013)، بينما اقتحمت الشرطة العسكرية مقر إحدى المنظمات الحقوقية بعد أسبوع من انطلاق الانتفاضة، بالتوازي مع ما عرفت باسم «موقعة الجمل» في ميدان التحرير في القاهرة، حيث قُبض على مديرها وعدد من الحقوقيين، أودعوا إحدى الثكنات العسكرية. كان هذا أول إعلان رسمي أن المخابرات العسكرية قد تسلمت زمام مكافحة النشاط الحقوقي في مصر. قبل أن ينتهي العام الأول على الانتفاضة، اقتحمت، لأول مرة، قوة عسكرية مسلحة، في ديسمبر/ كانون الأول 2011، مقارّ منظمات حقوقية مصرية ودولية عديدة، وصادرت بعض محتوياتها. وأحالت العاملين فيها على تحقيقات قضائية على مدار عامين، في ما عُرف إعلامياً بقضية التمويل الأجنبي. خلال هذين العامين، لم تخفت حدّة الهجوم الأمني الإعلامي على الحقوقيين، باعتبارهم خونة وعملاء يُدفع لهم بالدولار، وذلك بتواطؤ أكبر حزب سياسي حينذاك ومساهمة آخرين.

بتسلُّم عبد الفتاح السيسي الحكم، جرى توسّع لا سقف له في لجوء الأجهزة الأمنية إلى أساليب العصابات الإجرامية. لم يعد التعامل مع المنظمات الحقوقية ينحصر بالقبض والإخفاء والتعذيب وتلفيق الاتهامات، بل انتقل أول مرة إلى ممارسة ألوان متنوعة من الاعتداء والابتزاز الإجرامي المكشوف، كالاعتداء العنيف على حقوقي في الطريق العام بوحشيةٍ يمكن أن تفضي إلى الموت، أو تهشيم سيارة حقوقي، أو خطف نجل حقوقية وإخفائه وتعذيبه، أو القبض على زوجة حقوقي وتلفيق اتهامات لها، أو الاهتمام باستطلاع احتمالات إصابة حقوقيين بكورونا من أجل التدخل الذي يمكن توقع هدفه، أو التهديد بالقتل والتحريض علناً على القتل وحماية المحرّضين من الملاحقة القضائية، بل مكافأتهم رسمياً.

«أعتبر نفسي محظوظاً»، هكذا قلت في كلمتي قبل خمس سنوات أمام مجلس حقوق الإنسان في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف. وكنت قد عوقبت قضائياً بمنعي ومنع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وآخرين من التصرّف في الأموال، بناءً على اتهامات ملفقة. قبل ذلك، كنت قد تلقيت تهديداً بالقتل لم آخذه على محمل الجد، لولا أن حذّرني الدبلوماسيون الأجانب ومسؤولون في الأمم المتحدة من أنه تهديد جدّي، وأنني يجب أن أغادر مصر فوراً. لم يتغير شعوري، بعدما تلقيت أقسى عقوبة «قضائية» صدرت ضد حقوقي مصري بالسجن ثلاثة أعوام ثم 15 عاماً بحكمين قضائيين متواليين خلال 11 شهراً فقط، عقاباً على مواقفي المعلنة بخصوص مأساة حقوق الإنسان في مصر، ومشاركتي في اجتماعات دولية بشأنها. بعد أيام من صدور الحكم القضائي الثاني، شاركت في عدة اجتماعات مع مسؤولين في الأمم المتحدة لمناقشة مغزى هذا التطور النوعي الجديد، ثم دُعيت إلى المشاركة في اجتماع مع ممثلي عدة دول غربية عن تقييم حقوق الإنسان في مصر. بعد أن عرضت تقييمي في بداية الاجتماع، تلقيت سؤالاً عمّا إذا كنت قد تلقيت إيماءة مباشرة أو غير مباشرة من الحكومة المصرية أن ذلك الحكم القضائي سيجري التراجع عنه بطريقة أو بأخرى. أجبت بأن ذلك لم يحدث، ولا أتوقع حدوثه لاحقاً. وأضفت أن هذا الحكم لم يصدر بشكل اعتباطي، أو غير محسوب، خصوصاً أنه الحكم القضائي الثاني ضدي خلال 11 شهراً. من قراءتي ما بين سطور الحكم القضائي، أجده يستهدف، من ناحية، تكثيف إرهاب الحقوقيين المقيمين في مصر، فهؤلاء إذا تعرّضوا لحكم قضائي مماثل سيكون قابلاً للتنفيذ الفوري. من ناحية أخرى، يستهدف ذلك الحكم القضائي اختبار رد فعل المجتمع الدولي إزاء عقوبةٍ تنطوي على تصعيد غير مسبوق في التعامل مع الحقوقيين المصريين. إذا لم يتخذ رد فعل مناسب إزاء جسامة تدهور حقوق الإنسان في مصر، فإن السيسي سيعتبر ذلك بمثابة ضوء أخضر لتصعيد هجمته على الحقوقيين في الداخل. لم تتوقف مشاورات مجموعة الدول الحاضرة ذلك الاجتماع، لكن مشاوراتها توسّعت تدريجاً لتضم دولاً أخرى، وصولاً إلى أميركا بعد انتخاب جو بايدن رئيساً، إلى أن بلغ عددها 31 دولة أصدرت الإعلان المشترك الشهر الماضي (مارس/ آذار) أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

على الرغم من كل ما تتعرّض له من ضغوط عنيفة، وملاحقات وتهديدات، لم تتوقف الحركة الحقوقية يوماً واحداً عن ممارسة دورها من داخل مصر وخارجها، تماماً كما كانت تفعل قبل أن يضطر قسم منها إلى الانتقال إلى خارج مصر. من يطالع تقرير الخارجية الأميركية السنوي عن حقوق الإنسان في مصر، الصادر في شهر إبريل/ نيسان الحالي في واشنطن، سيلاحظ أن أغلبية مصادر المعلومات التي يستند إليها التقرير في نقده الحاد، هي من منظمات حقوقية مصرية. الكفاحية لا تكفي وحدها لتفسير هذا الصمود خلف ظهر الضحايا من أجل ضمان إيصال صوتهم إلى كل الأطراف التي يمكن أن تؤثر في القرار بشأن حقوق الإنسان في مصر، فهناك أطراف مصرية أخرى غير حقوقية، تتسم بكفاحية عالية، ودفعت ثمناً باهظاً أيضاً، وربما أكثر فداحة. تتسم المنظمات الحقوقية المستقلة التي كانت تقصدها سيفسكايا بنبوءتها بأنه يجمع بينها إطار فلسفي مرجعي، يوحد رؤيتها إلى مصر والعالم، وإطار تنسيقي مرن وغير هرمي صمد، على الرغم من انسحابات منه، لأكثر من 15 عاماً يجمع بين المنظمات الحقوقية المستقلة داخل مصر وخارجها. يعزّز من فعالية هذه المجموعة انتماؤها إلى حركة عالمية ذات طابع أخلاقي، تتشارك الإطار الفلسفي ذاته. وقد تفسّر هذه السمات أيضاً، لماذا كانت الحركة الحقوقية المصرية هي التجمّع الوحيد ذا الطبيعة العلمانية الذي أدان مشروع انقلاب 3 يوليو ورفضه قبل إعلانه رسمياً.

(مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان)

> بتسلّم السيسي الحكم، جرى توسّع لا سقف له في لجوء الأجهزة الأمنية إلى أساليب العصابات الإجرامية

> هناك أطراف مصرية أخرى غير حقوقية، تتسم بكفاحية عالية، ودفعت ثمناً باهظاً أيضاً، وربما أكثر فداحة

المشرق العربي على صفيحٍ ساخن

علي العبدالله

شهد المشرق العربي تطوراتٍ سياسية كثيفة، بدءا باتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، والتي غدت مدخلا إلى العمل على تشكيل «ناتو إقليمي»؛ وعودة البحث في إطلاق الاتفاق النووي الإيراني، مرورا بتشكيل منصة سياسية جديدة، مكونة من روسيا وتركيا وقطر، وصولا إلى توقيع الاتفاق الاستراتيجي الصيني الإيراني، ما زاد في حدّة التنافس الجيوسياسي بين دول الإقليم والدول الكبرى، ورفع وتيرة الاحتكاكات المباشرة بين الخصوم الإقليميين والدوليين.

بدأ التسخين مع انسحاب الإدارة الأميركية السابقة من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة فرض العقوبات على إيران، مع تبني صيغة متشدّدة في ذلك، وصفت بـ «الضغوط القصوى»، بما في ذلك فرض عقوباتٍ ثانويةٍ على كل من يتعامل مع إيران أو يقدم لها مساعداتٍ عسكرية ومالية، واعتماد إسرائيل سياسة «المعركة بين الحروب»، وتوظيفهما في ترويج أولوية التصدّي لإيران، ولخطة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المعروفة بـ «صفقة القرن»، والولوج في عملية تطبيع متصاعدة، وانفتاح على التعاون والاستثمار بين الدول المنخرطة فيها، وإقرار قانون قيصر لتقييد التحرك الروسي في ملفي عودة اللاجئين وإعادة الإعمار.

لم تنجح خطتا «الضغوط القصوى» و«المعركة بين الحروب» في تغيير الموقف الإيراني من شروط الإدارة الأميركية الـ 12 التي طرحها وزير الخارجية الأميركي (السابق)، مايك بومبيو، للعودة إلى الاتفاق، فتجدّد الحديث عن تحالف دفاعي إقليمي، تشارك فيه إسرائيل في ضوء فشل إقامة تحالف دفاعي عربي، «ناتو عربي»، وبدء عمليات استعراض عضلات أميركية وإسرائيلية وإيرانية، بإجراء مناوراتٍ وتدريباتٍ في مياه الخليج العربي وبحر عُمان، والانخراط في حرب سفن بين إيران وإسرائيل، وتبنّي إيران سياسة التوجه شرقا بالتحالف مع روسيا والصين، واقتراح توسيع الاتفاق ليشمل إندونيسيا وماليزيا. أثمر التحرّك الإيراني توقيع اتفاقاتٍ تجاريةٍ قصيرة مع روسيا، واتفاق استراتيجي مع الصين. وتصعيد خرقها بنود الاتفاق النووي، بما في ذلك بدء عملية إنتاج اليورانيوم المعدني، والتوعد بمزيد في المرحلة المقبلة، فالتصعيد في المجال النووي هدفه الضغط على الولايات المتحدة، من أجل تحقيق مكسبين متكاملين: رفع العقوبات؛ بإزالة جميع العقبات أمام صادرات النفط الإيرانية، وإمكانية الوصول إلى العملات الأجنبية، وتطبيع العلاقات المصرفية، وحصر المفاوضات في البرنامج النووي. مع ملاحظة اتسام مخطط إيران في المشرق العربي بسعة الأهداف ومحدودية القدرات، ما يؤسّس لمفارقة حادّة، حيث هناك قوة نسبية لملء الفراغ. ولكن ليس هناك نفوذ يضم استمرار الهيمنة والسيطرة. صبّ هذا التصعيد الإيراني الزيت على نار التجاذبات الإقليمية والدولية.

مع التغيير في الإدارة الأميركية، بفوز المرشح الديمقراطي، جوزيف بايدن، شهد المشهدان، الدولي والإقليمي، تصعيدا جديدا في ضوء تبني الرئيس الأميركي سياسة التنافس السياسي بين نماذج الحكم، وتشكيل تحالف الديمقراطيات لمواجهة الأنظمة السلطوية، والتركيز على حقوق الإنسان في التعامل مع الدول الأخرى، بما في ذلك الدول الصديقة، قابله على الضفة الأخرى تفاهم روسي صيني رافض للسياسة الأميركية التي تشكّل كتلا وتعمق التباينات. وهذا قاد إلى تصاعد التجاذب الأميركي الروسي والأميركي الصيني في الإقليم والعالم، وإلى نشوء تقاطعاتٍ بين أطراف دولية وإقليمية، جسّدها الاتفاق الاستراتيجي الصيني الإيراني، وتحرّك دول عربية لتشكيل كتلة إقليمية لموازنة الدور الإيراني، مصر الأردن والعراق، وتوجّه خليجي لاحتواء إيران في العراق وسورية ولبنان واليمن. جاءت جولة رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، والانفتاح على النظام السوري في هذا السياق، وسعي الدول الخليجية إلى التعاون مع روسيا والصين. والعمل على حشد الدول والمواقف السياسية والإعلامية ضد العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني بصورته الحالية، والدعوة إلى توسيع القيود بمد الفترة الزمنية، وإشراك السعودية وإسرائيل في المحادثات، على أن يشمل الاتفاق الجديد البرنامج الصاروخي والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وهو ما تعارضه طهران بقوة.

هذا كله في ظل تباين في الخيارات والمصالح العليا، فالولايات المتحدة تركّز على احتواء التحرك الروسي في المشرق العربي، وترى في هزيمة روسيا فرصةً لتراجعها في البلقان والقرم والقوقاز والبلطيق، وتصعيد النبرة الغربية والأممية ضد النظام، لتذكيره بما ينتظره سياسيا وحقوقيا وإنسانيا في المرحلة المقبلة، هي للإعلان عن رفض بقائه في المشهد، وتحذير لروسيا وإيران وعواصم عربية تريد إنعاشه. في حين تركّز روسيا على ترسيخ العقود العسكرية والتجارية بعيدة المدى، الموقعة مع النظام، ما يستدعي تعويم النظام ومسايرته في مواقفه من الانتخابات الرئاسية واللجنة الدستورية والمعابر وإعادة الإعمار، ورفض الوجود الأميركي في سورية وعقوباتها الأحادية، قانون قيصر. وأنقرة متمسكة بأولويتها في لعب دور وازن في الإقليم، عبر الانفتاح على مصر ودول الخليج والعمل ضد المشروع الكردي، وضد التوسع الإيراني. وإسرائيل تركز على مواجهة الوجود الإيراني في سورية، وتتبنّى خيارا صلبا ضد المشروع النووي الإيراني، يطالب بمنع إيران من امتلاك دورة التخصيب، واستثمار مواجهة المشروع الإيراني في احتلال مركز القيادة والإشراف في الإقليم. وكان لافتا حرص الصين وروسيا على تعميق علاقاتهما السياسية والاقتصادية مع دول الخليج العربية، في سياق مبادرة «حزام واحد طريق واحد»، مع بقاء إيران في مقدمة قائمة أولوياتهما، على خلفية دورها في التصدّي للوجود الأميركي في الإقليم، وتبنّيهما مبادرات أمن إقليمي، أساسها توازن المصالح بين دول الإقليم وخروج القوى الخارجية، في تجاهل تام للخلل في توازن القوى في الإقليم، في حال خروج الولايات المتحدة قبل عودة إيران إلى سياسة الدولة واحترام دول الجوار ومصالحها. تقترب الرؤية الصينية في ما يتعلق بأمن منطقة الخليج من الرؤية الإيرانية التي سبق أن كشف عنها الوزير الإيراني، محمد جواد ظريف، تحت اسم «أمن هرمز»، تتضمن المبادرة الصينية دعوةً إلى إقامة «أمن جماعي مشترك» بين دول المنطقة، لتعزيز الأمن والاستقرار في المشرق العربي، تطلق عليه إيران تسمية خاصة: غرب آسيا، لإنكار طابعه العربي، في مواجهة التوجّه الأميركي الذي، وفق رأيها، لا يأخذ بالاعتبار مخاوف الأطراف الأخرى، غير المشاركة في التحالف الغربي أو تعارضه.

يعيش المشرق العربي على صفيح ساخن، حيث توجهات كثيرة، تنذر بانفجار كبير على خلفية الصراعات والتنافسات الجيوسياسية. واللافت أن الدول العربية تتنافس وتتعارض في لحظةٍ هي في أمسّ الحاجة للتعاون والتنسيق، وتبنّي خيارات موحدة لحماية أمنها واستقرارها الداخلي، والفاتورة تدفعها الشعوب من حياة أبنائها وأحلامهم وتطلعاتهم نحو حياة حرّة ومزدهرة.

(كاتب سوري)

> الدول العربية تتنافس وتتعارض وهي في أمسّ الحاجة للتعاون والتنسيق، وتبنّي خيارات موحدة لحماية أمنها واستقرارها

> لافت حرص الصين وروسيا على تعميق علاقاتهما السياسية والاقتصادية مع دول الخليج العربية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads